

### اختتام سلسلة "بناء الدولة" في اللوزة بمناقشة خلاصات الندوات السابقة

آلية لتقاسم السلطة والمصالح والنفوذ والمفانم بين اركان طبقة سياسية قابضة قوامها متزعمون في طوائف ورجال اعمال وأمرو اجهزة أمنية".

من جهته، اشاد المشرف العام للمركز الدكتور وسيم حرب بالنجاحات التي تحققت من هذه الندوات و"اننا نجحنا في جمع كوكبة من المفكرين والمهتمين في بناء الدولة"، لافتا الى "ان المركز سيعمل مع الجامعة في شكل فعال على تعميم ثقافة بناء الدولة وعلى ان يترافق المنبر الذي قدمته الجامعة مع عمل ميداني، بحيث تتوافر توعية وحال نقاش عامة بعيدة من اساليب العنف والتوتر".

ثم القى الدكتور انطوان نجم مداخلة بعنوان "ما العمل؟" عرض فيها لتشخيص استرجاعي منذ اعلان دولة لبنان الكبير في العام 1920، ومسيرتها حتى اليوم.

اما منسق المركز الدكتور عبدو قاعي فرأى ان "الدولة التي هي الحالة العامة للجماعات المنضوية تحت راية المجتمع الواحد، كما للفرد الذي هو الحالة الخاصة للذات المنضوية في الجسم الواحد، قانوناً هو، في كل لحظة من لحظات الوجود الفرديّة والجماعيّة، حصيلة المواجهة ما بين ذاكرتين متقابلتين ومتناقضتين داخل الطبيعة البشرية، هما: ذاكرة الاعتقاد، وذاكرة الإيمان"، متسائلاً: "أين نحن من مشروع الانتقال من ذاكرة المعتقد إلى ذاكرة الإيمان؟...".

من ناحيته، قدم الدكتور ساسين عساف اشكاليات مستلة من سلسلة ندوات بناء الدولة ملاحظاً ان "الدولة اللبنانية هي اليوم امام مصيرها من خلال استمرار اللبنانيين في معاركهم لاستقلالية الكيان".

اختتمت جامعة سيدة اللوزة سلسلة حلقاتها الدراسية التي عقدتها برعاية رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، بالتعاون مع المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بعنوان "بناء الدولة في لبنان". وفي الحلقة العاشرة، تباحث المتحاورون في ما تمت مناقشته خلال الندوات التي امتدت لثلاثة اشهر تقريباً وتناولت اشكاليات بناء الدولة في لبنان، لتتكون في حصيلتها مجموعة توصيات ستعمل الجامعة والمركز على متابعة تنفيذها مع المراجع المختصة والمعنيين في الدولة.

بداية تحدث الوزير خالد قباني الذي ترأس الجلسة لافتا الى انه "منذ انشاء الدولة اللبنانية في العام 1920 واللبنانيون يعيشون هاجس وامل بناء الدولة في لبنان، دولة حرة، سيدة، ومستقلة. دولة قوية وعادلة تشكل ملاذاً وامناً لمواطنيها... غير ان بناء الدولة لم يتم، وبقي الهاجس ينتاب المواطن".

واكد "ان لا بديل للمواطن عن الدولة"، وانه "لا يجوز للطوائف او للحزاب او للقوى السياسية ان تقاسم الدولة سلطتها او تشاركها في السيادة على اقليمها او على مواطنيها، او تنازع الدولة على سلطتها، لأن ذلك يضعف الدولة وسلطتها ويذهب بهيبتها ويلغي دورها، ويضرب الوفاق الوطني وصيغة العيش المشترك".

اما الوزير السابق عصام نعمان فاكد "ان كل المطالب والمفاهيم الاصلاحية التي ينادي بها البعض ويبدو الآخرين الى تبنيها، لا يمكن ان تتجسد الا في دولة، والحال ان لا دولة في لبنان، وان ما نتعارف على انه دولة ليس في الواقع الا نظاماً سياسياً بمعنى